

# الملك عبدالعزيز

ووضع قواعد التنظيم القضائي في المملكة

د. محمود بن سعد العويط

تمهيد



أولت المملكة العربية السعودية منذ قيامها ممثلة في شخص الملك عبدالعزيز القضاء الكثير من الاهتمام والرعاية وقد أقامه على تحكيم الشريعة الإسلامية في كافة الأمور والأحوال الشخصية منها والمدنية والجنائية وأنشأت المملكة المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وأصدرت الأنظمة التي ترتب هذه المحاكم وتبين وظائفها، وتحدد اختصاصاتها وسلطاتها، وتنظيم سير العمل بها على ما ستعرفه في المباحث التالية.

وكان القضاء في الحجاز ومنطقة عسير والإحساء قد نالته شيء من التنظيم فيما يتعلق بترتيب المحاكم، وسير الإجراءات فيها، وكان قد تأثر كثيراً بالنظام القضائي العثماني وطول إجراءاته المتسمة بالرقابة والبطء بالإضافة إلى ما انتابه من ضعف ضماير بعض القائمين عليه، فعلى الرغم من كون الباب العالي يرسل رئيس القضاة إلى مكة كل مدة معينة لضمان العدل، وحتى يكون القضاء مستقلاً عن الحكم فلا يكون للأشراف نفوذ أو تأثير في قضاء القاضي، لكن هذا الغرض لم يحصل إلا نادراً، وكان أكثر القضاة آلة في يد شريف مكة. وفي الغالب لا يحكم في الدعوى قبل أن تقدم الهدايا للقاضي<sup>(١)</sup>.

وإلى جانب هذا يوجد نظام العشائر، إذ اتبعت القبائل في البوادي نظامها القبلي القائم على السوابق، والعرف، ذلك لأن الشريف حسين حينما أعلن الثورة على الخلافة العثمانية أصدر قراراً بإلغاء الأنظمة العثمانية والرجوع إلى النظام القبلي القائم على العرف، إلى جانب تعيين موظفين خاصين للفصل في منازعات البدو الشريعة<sup>(٢)</sup>.

هكذا كان وضع القضاء في الحجاز عند بدء أيام الملك عبدالعزيز.

- ١ - تنظيم قضائي قد تأثر كثيراً بالنظام القضائي العثماني والمذهب السائد في المدن هو المذهب الحنفي إلى جانب باقي المذاهب الأربعة - وخاصة المذهب الشافعي - في غير الحواضر.
- ٢ - قضاء عثمانري قائم على النظام القبلي.
- ٣ - وكان من نتيجة ذلك تضارب في الاختصاص، وتنافس في الأحكام أو تعليق لها، لاعتماد الخصوم على استصدار إعلانات شرعية من قضاة ينتمون إلى مذهب معين في الفقه.

وكان على الملك عبدالعزيز أن يسعى جاهداً لتحقيق التوافق بين هذه الأنظمة القضائية لما يجب أن يكون عليه نظام العدالة في الإسلام، ووضعه في إطار يقبله الجميع ولكنه كان من الحكمة بمكان فلم يتم بتغيير جذري مباشر، بل أوكل النظر في نظام المحاكم وترتيبها إلى المجلس الأهلي (مجلس الشورى) الذي أنشئ بمكة المكرمة عام ١٣٤٤هـ. فقد جاء في البيان الذي أصدره أن من اختصاصات المجلس النظر في نظام المحاكم، وترتيبها بصورة تضمن توزيع العدل، وتطبيق الأحكام الشرعية تطبيقاً لا يجعل مجالاً للهوى<sup>(١)</sup>.

وكان الوضع يحتم هذا المسلك تحسباً لردود الفعل المتوقعة على مستوى الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد كان العالم الإسلامي يتابع ما يجري في الحجاز بعد سقوط الدولة العثمانية والنزاع مع الشريف حسين<sup>(٢)</sup>. وعلى المستوى الداخلي، فقد كان هناك اتجاهان متعارضان في ظاهر الأمر. ذلك لأن هذا التنظيم قد تآصل في نفوس أهل الحجاز خاصة سكان المدن منهم. ومن جهة أخرى فإن ما يسمون بالإخوان من أتباع عبدالعزيز يطالبون بإلغاء كل تنظيم حديث خاصة ما يتعلق منه بأمور القضاء، دون النظر لما تقتضيه الأمور المصلحية، وكان رد الفعل الداخلي أهم من رد الفعل الخارجي، فالعالم الإسلامي في ذلك لم يكن في وضع يمكنه من ممارسة الانتقاد، بل ممارسة ضغط فعال مؤثر على سير الأحداث في الحجاز، وذلك بسبب تأخره، وخضوع معظمه للسيطرة الأجنبية.

وإزاء رد الفعل الداخلي اضطر الملك عبدالعزيز إلى إحالة المسألة برمتها إلى العلماء للفصل فيها، وكانت الفتوى التي أصدرها العلماء في ٨ شعبان ١٣٤٥هـ - ١١ فبراير ١٩٢٧م مؤيدة بصورة عامة للمفهوم العام، إذ جاء فيها (وأما القوانين فإن كان موجوداً منها شيء في الحجاز فيزال فوراً، ولا يحكم إلا بالشرع المطهر<sup>(٤)</sup>).

وبالرغم من قوة المعارضة، وصدور الفتوى سالفة الذكر، إلا أن ذلك لم يغير شيئاً من الوضع، ذلك لعدم وجود ما يتعارض مع الفتوى أساساً، ولزيد الإيضاح ينبغي أن نفرق بين القوانين التي تنهني على قاعدة المصالح المرسلة، التي تكون حيث لا يكون ثمة دليل من نص من الكتاب والسنة أو الإجماع يقضي بالجواز أو المنع في المسألة التي نقول فيها بالمصلحة، نفرق بين هذا النوع من القوانين، وبين القوانين الأخرى التي تعارض وتخالف نصوص الشريعة، فالأول استصلاح محض لأمور مصلحية، وهو ما يعرف بأحكام السياسة الشرعية، والثاني خروج عن أحكام الشريعة الإسلامية.

وانطلاقاً من ذلك المفهوم، فقد نصت الإرادة السنية الصادرة برقم ١١٦٦ وتاريخ ٢٧/١٢/١٣٤٥هـ الموجهة إلى النيابة العامة في مكة المكرمة على (أن أحكام القانون العثماني الخاص بتملك العقار - ما زالت جارية إلى الآن، لأننا لم تصدر أراءتنا بإلغائها ووضع أحكام جديدة مكانها. ولذا نوافق على اقتراحكم بشأن استمرار ذلك القانون، ونطلب منكم أن تبلغوا رئاسة القضاة والحكام الإداريين بالملحقات بضرورة الامتناع عن إجراء إفراغ العقار إلى الأجانب، وتوقيف الإجراءات المعروضة الآن أمامها، أما المعاملات التي جرت سابقاً فمن الضروري إحضار كشف مفصل يحتوى موقعها وأسماء أصحابها، وتواريخ إفراغها، لنرى ما يجب اتخاذه بشأنها<sup>(٥)</sup>).

ومما يؤكد أن المحاكم تسير في أحكامها الموضوعية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ما جاء في حديث عبدالعزيز حيث قال: (أما المذهب الذي تقضي به المحكمة الشرعية فليس مقيداً بمذهب مخصوص، بل تقضي حسبما يظهر لها من أي المذاهب كان، ولا فرق بين مذهب وآخر)<sup>(٦)</sup>. وأوضح هذا المعنى في حديث له آخر حول الموضوع

فقال: (لا نتقيد بمذهب دون آخر، ومتى وجدنا الدليل القوي في أي مذهب من المذاهب الأربعة رجعنا إليه وتمسكنا به. أما إذا لم نجد دليلاً قوياً أخذنا بقول الإمام أحمد فهذا كتاب الطحاوية في العقيدة الذي نقرؤه وشرحه للأحناف، وهذا تفسير ابن كثير وهو شافعي)<sup>(٨)</sup>.

### تشكيلات المحاكم وتحديد اختصاصاتها

لقد ترك الملك عبدالعزيز المحاكم على حالها ولم يصدر سوى تشكيل مؤقت لقضاة مكة بخصوصها وكان ذلك سنة ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م<sup>(٩)</sup> وذلك في محاولة إيجاد نظام قضائي موحد تنضوي تحته سائر المحاكم في جميع أنحاء المملكة، وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل صدور المرسوم الملكي بتاريخ ٦ صفر ١٣٤٦هـ - ١٢ أغسطس ١٩٢٧م بتشكيل المحاكم في الحجاز على ثلاث درجات<sup>(١٠)</sup> هي:-

- ١ - محاكم الأمور المستعجلة (محاكم جزئية).
- ٢ - محاكم كبرى، ومحاكم ملحقات، وهما عبارة عن محاكم عامة.
- ٣ - هيئة المراقبة القضائية (محكمة نقض وإبرام).

وقد تضمن المرسوم النص على اختصاصاتها بما يلي:-

#### ١ - في مكة المكرمة:

- (١) محكمة الأمور المستعجلة الأولى: وهي من قاض واحد، وقد حددت اختصاصاتها بالنظر في الجنع، والتعزيرات والحدود الشرعية التي لا قطع ولا قتل فيها، وفي الدعاوي المالية التي لا تزيد عن ثلاثين جنبها - وقد حددت بثلاثمائة ريال فيما بعد - واحكامها لاتقبل النقض ما لم تخالف نصاً أو إجماعاً. وقد عدل هذا النص بتكليف المحكمة المستعجلة بأن ترفع الحكم الصادر إلى

هيئة المراقبة القضائية إذا صرح المحكوم عليه بعدم افتناعه بالحكم، وذلك لحماية المحكوم عليه بإعطائه ضماناً أكثر<sup>(١١)</sup>.

(ب) محكمة الأمور المستعجلة الثانية: وهي من قاض واحد، وتنظر في أمور البادية وما يتعلق بها، وتكون صلاحياتها كالمحكمة المستعجلة الأولى، وذلك فيما عدا العقار حيث أنه من اختصاص المحكمة الكبرى.

(ج) المحكمة الكبرى: وهي مؤلفة من ثلاثة قضاة أحدهم رئيسها وتنظر في جميع الدعاوى التي تقدم لها مما هو خارج عن اختصاص المحاكم المستعجلة، وهي قضايا العقار والقضايا المالية التي تزيد عن ثلاثمائة ريال، والقضايا الجزائية التي تخرج عن اختصاص المحاكم المستعجلة، ومسائل الأحوال الشخصية، والقضايا الزوجية، والطلاق، وإقامة الأوصياء، وأثبتات وقفية العقار ونحو ذلك، وتوزع الدعاوى فيها على القضاة لينظر كل منهم الدعوى منفرداً ثم يجتمعون كلهم قبل الحكم لإصداره بإجماعهم أو بالأكثرية، وذلك في غير الدعاوى التي فيها قطع أو قتل أو رجم، والتي تستوجب ابتداء حضور هيئة المحكمة.

## ٢ - في جدة والمدينة المنورة:

(١) محكمة الأمور المستعجلة: وهي من قاض واحد في كل منهما ويختص كل واحد منهما بما تختص به المحكمتان المستعجلتان الأولى والثانية في مكة.

(ب) المحكمة الشرعية الكبرى: في كل منهما قاض واحد، ونائب له وينظران في جميع الدعاوى الخارجية عن اختصاص المحكمة المستعجلة بجهتيها، باستثناء ما كان داخلياً في اختصاص المجلس التجاري بالنسبة لمحكمة جدة كما سيأتي ولا ينفذ أحكامها إلا بعد إقرارها من أكبر قاض في البلد ما عدا قضايا القطع والقتل والرجم، فتعرض على رئيس القضاة وهيئة التمييز، غير أن ذلك تعدل بالأمر السامي الصادر في سنة ١٣٧٤هـ، إذ نص على أن كل حكم يصدر من قاض معين ينفذ في الحال باستثناء أحوال التظلم وقضايا القتل والقطع والرجم<sup>(١٢)</sup>.

وفي سائر الملحقات يقوم بسائر الأحكام قاض واحد، ومن الملحقات التي عددها المرسوم، ينبع، والطائف، الوجه، وأملج، والليث، وما مائل هذه البلدان من سائر الملحقات.

### ٣ - هيئة المراقبة القضائية:

وتتألف من رئيس، ومعاون، وثلاثة قضاة أعضاء يختارهم الملك من كبار العلماء، ولما كانت مكة المكرمة مقراً لنائب الملك، وأهم مدينة في الحجاز، فقد اختيرت مقراً للهيئة.

ولهذه الهيئة صلاحيات ومهام واسعة، فهي تقوم بتمييز الاعلامات والأحكام التي لم يقنع بها المحكوم عليه، وأحكام الحدود (القطع والقتل والرجم)، والتعزيرات الصادرة من محاكم مكة، وتدقيق أحكام القطع والقتل الصادرة من بقية المحاكم. وفي حالة تأييدها للحكم تكتسب الأحكام درجتها القطعية. وفي حال وجود ما يستدعي الملاحظة تعاد إلى المحاكم التي أصدرتها لإعادة النظر فيها، وقد نص المرسوم على أن تشرح الهيئة أسباب نقضها بالأدلة، وإذا صدر حكمها بالأكثرية فلا بد من أن تسجل الآراء المخالفة، وهي بالإضافة إلى ذلك تقوم بما يلي:-

- ( أ ) الإشراف الإداري على المحاكم، والتفتيش عليها، ورئيس الهيئة بحكم منصبه صلة الوصل بين رئاسة الحكومة والمحاكم.
- ( ب ) الإقناء في المسائل التي لا يرجع النظر فيها إلى المحاكم الشرعية.
- ( جـ ) الإشراف على المعارف عن طريق مراقبة التدريس والمنافع، وملاحظة انسجامها مع التعاليم الشرعية.
- ( د ) الإشراف على هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتأكد من عدم تجاوزها العرف الشرعي<sup>(١٢)</sup>.

وقد سميت هيئة المراقبة القضائية في نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي الصادر عام ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م باسم (هيئة التدقيقات الشرعية). وأصبحت

تتألف من رئيس القضاة (رئيساً) ومن أعضاء الهيئة وهم أربعة وجعل من صلاحياتها محاكمة القضاة، بالإضافة إلى تدقيق الأحكام.

#### ٤ - المجلس التجاري:

وإلى جانب هذه المحاكم يوجد نوع من المحاكم المتخصصة، وهي المجلس التجاري حيث تأسس سنة ١٢٤٥هـ - ١٩٢٩م مجلس تجاري بجدة للنظر في القضايا الناشئة بين التجار، وفي الشؤون التجارية التي تستدعي سرعة البت فيها، ويتألف هذا المجلس من رئيس وستة أعضاء، نصفهم فقهاء، والنصف الآخر دائمون ينتخبون من الأشخاص الذين لهم خبرة تامة بالشؤون التجارية والمشهورين بالديانة والشرف والاستقامة، وينضم إليهم عضو شرعي، ويعينهم جلالة الملك جميعاً لمدة سنتين مع جواز تجديدها من الذين لا تقل أعمارهم عن الثلاثين، وتتخذ قرارات المجلس بالأغلبية، وتكون قابلة للتمييز في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ، ونص النظام على التمييز يقدم مؤقتاً إلى مجلس الشورى بواسطة النيابة العامة (نائب جلالة الملك في مكة)، وعن طريق الحاكم الإداري في الملحقات<sup>(١١)</sup>.

#### ٥ - مجلس إدارة ينبع:

وفي ينبع - بحكم وجود ميناء بها - تأسس مجلس تجاري من قاضي البلد، وأمين المالية وأعضاء منتخبين برئاسة الأمير، ويقوم بمهام المجلس التجاري في ينبع، وتستأنف أحكامه أمام المجلس التجاري في جدة<sup>(١٢)</sup>.

ولم يعد للمجلس التجاري في جدة وينبع أي دور، إذ تحولاً فيما بعد إلى ما يسمى اليوم بهيئات حسم المنازعات التجارية، ونخرج من هذا، أن النظام السعودي أخذ:  
أولاً: بنظام تعدد القضاة.  
ثانياً: وأجاز الحكم بالأغلبية أو بالإجماع.

ثالثاً: وأوجد ما يسمونه بنواب القضاة.

رابعاً: كما تعرض لتحديد الاختصاص بالنوع وبالأشخاص.

خامساً: وأوجد نوعاً من القضاء المتخصص.

سادساً: واستئناف الحكم إلى محكمة أعلى.

بقي أن نعرف، ونحن في ختام حديثنا عن هذا الموضوع أن هذا التشكيل خاص بمنطقة الحجاز، كما هو ظاهر، وقد شمل فيما بعد جميع مناطق المملكة بما في ذلك الإحساء ما عدا المنطقة الوسطى (نجد وملحقاتها) فقد بقي القضاء على ما كان عليه يقوم به قضاة منفردون دون وجود تشكيل ينظم عقدهم حتى وقت متأخر على ما سنعرف.

### القضاء في نجد وملحقاتها:

أشرنا فيما سبق أن التنظيم القضائي - الذي تحدثنا عنه - قد شمل جميع مناطق المملكة، ما عدا المنطقة الوسطى (نجد وأقاليمها) فقد حظى الحجاز بشيء من التنظيم القضائي قبل الحكم السعودي، ثم حظى بشيء من ذلك في العهد السعودي - كما سبقت الإشارة إلى ذلك أما نجد وملحقاتها فلم نعرف أي تنظيم قضائي، واستمرت على هذه الحال مدة ليست بالقصيرة.

فقد بقي القضاء في قلب الجزيرة العربية (نجد وملحقاتها) يقوم به قضاة منفردون في أمهات المدن، في كل مدينة قاض وأمير (حاكم إداري) يستعرض القاضي ما بين الخصمين ثم يحكم بما يظهر له من الوجه الشرعي في القضية، فإن رضي الطرفان بالحكم نفذ من دون عشاء وإن أبى أو أباه أحدهما رفع إلى الأمير ليتولى تنفيذه، ومحكمة القاضي بيته، أو المسجد أو أي مكان وجد فيه، وربما في الطريق.

وكان القاضي ينظر في جميع القضايا وعموم الأحداث التي تحصل في البلاد التي يقيم فيها، وما قرب من محل إقامته من القرى والتوابع، ولم يكن هناك قضاء



متخصص بنوع من القضايا المحددة وأول محكمة من هذا النوع في نجد وملحقاتها (مستعجلة الرياض) وهي محكمة جزئية تنتظر في قضايا ومبالغ من الحقوق محددة لا تتجاوزها إلى غيرها، أنشئت في سنة ١٢٦٩هـ.

وكان القاضي يقوم إلى جانب القضاء بالإسامة في الصلوات، والخطبة في الجمع والاعياد والوعظ والإرشاد وعقود الانكحة والافتاء في المسائل التي ليس فيها أطراف متنازعة، وأعمال التوثيق (كتاب العدل) وأمورية بيت المال من حفظ المبالغ العائدة لنفاصي الأهلية والتركات وغيرها مما كان محلاً للنزاع حتى إجراء الإيجاب الشرعي<sup>(١٦)</sup>.

وكان القضاء في هذه المنطقة يتسم بالبساطة في الإجراءات، وعدم التعدد في الدرجات، فلا محاكم ذات درجات، ولا محامون ولا مذكرات بالدفع والمرافعات، وكل شيء يتم شفويًا حتى الأحكام لا تكتب بخلاصتها إعلانات (صكوك أحكام) إلا فيما ندر وقل، وكانت الأحكام تصدر في نفس اليوم، بل في نفس اللحظة التي يجلس فيها القاضي والمتقاضى فلا مواعيد مؤجلة، ولا جلسات متكررة إلا في النادر القليل.

وكان مذهب الإمام أحمد بن حنبل هو المذهب الذي عليه أهل نجد كلهم، مع الأخذ في الغالب باختيارات وترجيحات شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ومن بعدهما أئمة الدعوة في هذه البلاد (الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأولاده وأحفاده وتلاميذه)، والأخذ بالقول الذي يستنده الدليل القوي في أي من المذاهب الأربعة<sup>(١٧)</sup>.

وكان يتم تعيين القضاة من قبل الملك عبدالعزيز، ويختارهم من أعظم الناس وأنزههم، ويجري عليهم الأعطيات والأزاق من بيت المال<sup>(١٨)</sup>.

وقد بقى الوضع في تعيين القضاة واتصالهم بالملك رأساً إلى حين صدور المرسوم الملكي في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز عام ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م باعتبار الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ مفتي الديار السعودية في زمنه (ت ١٣٨٩هـ - ١٩٥٩م) مرجعاً عاماً لعلماء المسلمين في المملكة<sup>(١٩)</sup> وصار بذلك مرجعاً مباشراً للقضاة نجد، وكان سماحته - رحمه الله - من قبل مرجعاً للاختيار

والترشيح، ومن قبله عمه الشيخ عبدالله بن الشيخ عبداللطيف ١٣٣٢هـ كان مرجع ترشيح قضاة نجد في زمنه.

وكان القضاة متمركزين في حواضر المدن وما حولها، وكان أهلها أسهل انقياداً من غيرهم، فبن لجأ أفراد منهم إلى القضاء، فبما يريدون الاحتكام إلى الشرع ليقول كلمته، فيخضع لها المحكوم عليه في استسلام ورضاء من دون لد أو مجادلة، حتى كاد القضاء يكون أشبه بالفتوى.

أما في البوادي - أيام ابتداء حكم عبدالعزيز - لقد كان هنا عندهم ما يسمى بحكم العارفة، والعارفة عندهم كالقاضي عند الحواضر والعارفون أفراد مشهود لهم بالحكمة والاطلاع على العرف والعادات القبلية، كما تلجأ هذه القبائل إلى التحكيم في حالة المنازعات التي تنشأ بين قبيلة وأخرى<sup>(٢٠)</sup>.

إلا أن العارفة في قبائل نجد انطوت صفحته وحل محله الاخوان من طلبة العلم الذين عينهم الملك عبدالعزيز، إذ وكل - رحمه الله - إلى الشيخ عبدالله بن عبداللطيف أمر اختيار الدعاة والمرشدين من أهل العلم وابتعثهم إلى بوادي العرب وهجرهم لتعليمهم واجبات الإسلام، والفصل فيما يعرض بينهم من خصام<sup>(٢١)</sup>.

### الجهات الملحقه بالحاكم

هناك دوائر ليست قضائية بالمعنى المعروف، إذ ليس من اختصاصها الفصل في القضايا، وإنما هي ملحقه بالحاكم بمثابة أجهزة مساعدة للقضاء وهي: كتاب العدل، وبيروت المال.

### ١ - دوائر كتاب العدل:

في طور من الأطوار التاريخية للقضاء اتخذ بعض القضاة اشخاصاً لتحمل الشهادة وإدائها أسمهم، بحيث لا يقل غيرهم وقد انتقدت هذه الطريقة من قبل

العلماء المحققين، وقد آل أمر هؤلاء الشهود من توسع اختصاصهم - غير القضائي - حتى شملت توثيق بعض العقود، وصاروا يسمون بالشهود العدول، أو العدول واختصاص كل جهة بعمل دور أخرى، وكان لهم دكاكين تسمى بالمصاطب حسب اصطلاح أهل المشرق - أو سمات العدول حسب الإصطلاح لدى أهل المغرب، وهما يعنيان مكان الجلوس وعملهم لا يخرج عن عمل ما يسمون اليوم بكتاب العدل، وكان العثمانيون قد نظموا هذه الناحية، وأوجدوا ما يسمى (كتاب العدل) لتسجيل المعاملات التجارية، كمعقود الشركات - ومعقود المبيعات والاتفاقيات والوكالات الخ وأصل هذه التسمية - فيما يظهر - مأخوذة من قول الله تعالى ( وليكتب بينكم كاتب بالعدل .. ) الآية (٢٢).

فدوائر كتاب العدل في العصر الحاضر ليست حديثة في تنظيمنا القضائي، وليست غريبة أو دخيلة عليه، فتسعيثها مأخوذة من المصدر الأول للتشريع الإسلامي وأصولها عريقة في تاريخ القضاء في الإسلام.

وأول تنظيم لدوائر كتابات العدل في المملكة ما تصممه مرسوم صفر سنة ١٢٤٦هـ في فصله الرابع<sup>(٢٢)</sup> وحلاصة ما جاء فيه أن وظائف كتاب العدل هي تحرير الوثائق التجارية والسندات المالية، وكذلك تحرير الوكالات والوصايا والمعقود العقارية والتصديق عليها، وتحريرات الإدارات محلولة الديون المؤجلة وكذا تحرير إهبات والهوسات، وغير ذلك مما هو في معنى الإقرار، وقد استثنى من الإقرارات الإقرار الخاص بإنشاء الأوقاف، والطلاق حيث أن ذلك من اختصاص المحاكم

وأول نظام متكامل صدر لكتاب العدل بالأمر السامي بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٤٦هـ متضمناً ثلاثين مادة، وفي سنة ١٢٥٧هـ صدر نظام توكيز مسئوليات القضاء، الذي هو عبارة عن قانون بسيطة انضباطية في اصطلاح أهل العصر، إلا أن غايته خاص بإجراءات سير العمل داخل المحكمة، وواحدت أعراف القضاء

وقد تضمن الباب السادس منه تعميمات لكتاب العدل أشبه بكتوبها لوائح منها نظام، حيث تضمن شرحاً لوظائف كتاب العدل، وكيفية القيام بها، وواحدت بقية

أعضاء كتابات العدل، مثل معاون كاتب العدل، والمسجل، والمبيض الخ.  
ثم صدر النظام الخاص بكتاب العدل مرة أخرى سنة ١٢٦٤هـ في (٤٨) مادة  
وكان أكثر تنظيمياً وادق مما سبقه.

ثم أعيد إصدار نظام تركيز مسئوليات القضاء بهذا الاسم أيضاً بالتصديق  
العالي رقم (١٠٩) في ٢٤/١/١٢٧٢هـ، يحوى الباب السادس، الخاص بكتاب العدل،  
ولم يطرأ في مواده تغيير عن سابقه (تركيز المسئوليات) سوى تعديل طفيف لا يستحق  
الذكر وهو الذي يطبق حالياً إلى جانب نظام كتاب العدل لسنة ١٢٦٤هـ بالنسبة لسير  
العمل واجراءات التوثيق.

### تعيين مقر إدارات كتابة العدل

تضمن مرسوم ٤ صفر ١٢٤٦هـ تشكيلات لكتابات العدل في كل من مكة، وحدة  
المدينة كما تضمن النص على تولي القاضي في الملحقات أعمال كتاب العدل

ثم صدر أول نظام لكتاب العدل مقتصرأ على ثلاث الدوائر المذكورة، ولم يفسح  
المجال لإنشاء دوائر كتاب عدل أخرى عند الامتضاء أما وبعد ان ازدهرت الحركة  
الاقتصادية والعمرانية في المملكة، فقد بدى في توسع في الاحداثيات في المدن  
الكبرى والمتوسطة، وقد نص نظام القضاء الجديد على ان يكون تعيين مقر إدارات  
كتاب العدل، وتحديد دوائر اختصاصها، وإنشاء إدارات كتابة عدل جديدة بقرار  
بصدر من وزير العدل. وقد تم إنشاء العديد من ذلك، وبلغ مجموعها - كما في آخر  
إحصائية - (١٠٩) دائرة كتابة عدل موزعة على أنحاء المملكة، وتحديث دوائر  
اختصاصها المكانيه. وهي لا تعدوا - في الغالب دائرة اختصاص المحكمة التي توجد  
بحاها كتابة العدل

وقد قسمت كتابات العدل في المدن الكبرى إلى كتابتي عدل، إحداهما تختص  
بتحرير العقود العقارية، وجميع التصرفات المتعلقة بها من بيع وهبة والتمانية تختص  
بإصدار الوكالات العامة وتوثيق الأمور الأخرى غير المتعلقة بأمور العقار

ولهذا التنظيم أثر في تاريخ التوثيق في العصور الإسلامية الماضية فقد مر بنا تقسيم الوثائق في بعض الأقطار الإسلامية إلى مزيين وغير مزيين، عالميين يحرمون عقود البيع في العقارات والأحباس والهبات، والوصايا، وجميع ما له صلة بالعقار، وغير المزيين لا يتولون شيئاً من ذلك، وإنما يكتفون المعاملات التجارية كالبيع في المنقولات وتحرير الوكالات المطلقة

## ٢ - بيوت المال ونظيرها في القديم والحديث

يوجد إلى جانب المحاكم الكبرى العامة دائرة تسمى (بيت المال) يقوم بإدارتها موظف يسمى (مأمور بيت المال)، والاحتصاص الموضوعي لهذه الإدارة قيد الوفيات من الأهالي والمجوزين، والحجاج وغيرهم، وفيها تركاتهم إذا لم يكن للميت وارث، أو كان في الورثة قاصر أو عاقل لا وكيل له، ويقوم مأمور بيت المال ببيع الممتلكات وتصفية التركة وحصرها وتقسيمها بالوجه الشرعي وتسليمها لأصحابها، والتوءم بالالتزامات والديون المترتبة على المورث، وذلك بعد صدور حكم كسب للقطعية، ويقوم - أيضاً - بحفظ أموال لغيره الدين لا وكيل لهم والقصر الدين لا وصي لهم ومن لا ورث لهم والمجهولين، كما يقوم بالادعاء من مصالح هؤلاء، وجراء المرافعة في ذلك حتى صدور الحكم. إلى غير ذلك مما هو داخل في اختصاصه

وأثناء بيوت آل سعود، أو سرية مرسوم ١٢٤٦هـ. احتضن بتشكيلات محكم - محضت بقره - من بعض البصر على إنشاء دائرة بيوت مال في كل من محكم مكة وحده ودينة كما نصت بقره - من الفصل المذكور على تشكيلات معينة لها وهي مرسلة من الوجهة بقصاصة بمحكم وسوى كانت محكمه في محضات التي ليس فيها - دائرة ثبت - عمل هذه الوصفه جسماء قروه النظام<sup>(١٢)</sup>.

وهذه بعضه - عنها سوطية صدر - دائرة أموال - لا تتم في القابول لعثماني انصار في ١٢٣٩هـ - إلى لا تزال بعض حكمه بقده في سورة - سره

وشبهية أيضاً بإدارة شؤون القصر في الكويت، ولكن هذه أوسع اختصاصاً مما يظهر من المقارنة، حيث لم تقتصر رعاية شؤون القصر على الائتام محسب مثل ما جاء في القانون العثماني، بل شملت رعايتها بالنسبة للأشخاص جميع بالقصي الأهلية سواء كان ذلك بسبب القصر في حال عدم وجود واحد من ثلاثة الأب الوصي المحقار، الحد من قبل الأب، وسواء بسبب الجنون أو العتة أو العفلة. فقد نص النظام على إقامة الإدارة وصياً على المذكورين في حال عدم وجود واحد من الأولياء المذكورين ما لم تعين المحكمة وصياً آخر.

وهي أوسع اختصاصاً - أيضاً - ساقنسة للتصرف من لهدء إدارة - ممثلة في مجلسها - حق التصرف في الأموال واستثمارها بما يعود بالنفع على المسؤولين برعايتها، والقيام بالأعمال التجارية أو الصناعية، وتصفياتها وأحور العقارات وبيعها والوفاء بالديون والالتزامات الثالثة بموجب أحكام وأحمة البقار<sup>(٢٢)</sup>

وكل رب - ما عدا الفقرة لاحقة - من اختصاص إدارة بيت الدار في المنكة

وإدارات بيوت الدار شبيهة - أيضاً - بوظيفة ما سمي بالمجلس الدستورية في النظام المصري المنطقة بمقايير ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥م وما قبله<sup>(٢٣)</sup> فيما يخص تأسيس هذه الشركات وكتبوف الحسابات إلا أنه ليس بهذه الإدارة حل في تعيين الأوصياء أو يقوم أو يكلاء عن أنفسهم لأن ذلك من اختصاص نقاضي لسري<sup>(٢٤)</sup>

### رئاسة القضاء بالمنطقة العربية

يستطيع - شخص من صفحات التاريخ - مثلاً - بعد زعمور حينما دخل مكة سنة ١٢٣٥هـ - ١٩٢٢م ثم حدث في بعض دوائر حكومة بختيار بقباهه ابدال وبعيد هذه الأور وبعياً - يرد لخصاء بعد كل منها في حدود اختصاصها. وقد استمر الوضع شاه سنة تقريبي في حور ثور الأمير فيصل بن عبد العزيز

إدارة جميع الأمور عندما عينه الملك نائباً عاماً له في الحجاز، وكان قد عين بصحة مديرين للدوائر الهامة بعضهم مرتبط مع الملك رأساً، وبعضهم مرتبط بنائبه العام<sup>(٢٩)</sup>.

ومن بين ما تم اشغاله من الدوائر (إدارة القضاء) في عام ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م<sup>(٣٠)</sup>.

وبخلص من هذا إلى القول بوجود مصلحة ترعى شؤون القضاء، وكان يطلق على هذه المصلحة - في أول عهد المملكة - إدارة القضاء

بقي أن نعرف متى تحول مسمى هذه المصلحة من إدارة إلى رئاسة للقضاء، إنني لم ألق على شيء يوضح ذلك على وجه التحديد سوى ما ورد في كتاب (جزيرة العرب في القرن العشرين) ما يدل على أن إدارة القضاء قد أطلق عليها اسم (رئاسة القضاء) فقد ذكر المؤلف في معرض حديثه عن المؤتمر الإسلامي الذي دعا إلى انعقاده الملك عبدالعزيز في أواخر سنة ١٣٤٤هـ بمكة المكرمة ما يعيد بنا -

الشيخ عبدالله بن سليمان بن بلهد (ت ١٣٥٩هـ) كان رئيساً للقضاء في ذلك الوقت أي سنة ١٣٤٤هـ وذكر في موضع آخر أنه كان في سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م مع الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ (ت ١٣٧٨هـ) في زيارة للفتيش في المدينة المنورة، وقال عن الشيخ (كبير علماء نجد ورئيس القضاء)<sup>(٣١)</sup>

من هذا نستطيع أن نقول أن إنشاء رئاسة القضاة وتشكيلاتها جاء مواكباً لقيام النيابة العامة في مكة المكرمة سنة ١٣٤٤هـ، إذ كانت الأمور الشرعية مرتبطة إدارياً بمكتب الملك في الحجاز قبل إنشاء مجلس الوكلاء بموجب التعليمات الأساسية للمملكة<sup>(٣٢)</sup>

وقد جاء في كتاب (مشاهير علماء نجد وعبرهم) ما يؤكد لنا ذلك، حيث قال مؤلفه في ترجمة الشيخ عبدالله بن بلهد ما نصه ولما دخل الملك عبدالعزيز الحجاز واستتب له الأمر نقله - أي الشيخ عبدالله - من قضاء حائل إلى رئاسة القضاة بمكة سنة ١٣٤٤هـ<sup>(٣٣)</sup>

وفي نظام سير المحاكمات الشرعية الصادر بالأمر السامي رقم (٢١) في ٢٩/٢/١٣٥٠هـ، إذ نصت المادة (٢٢) على قيام هيئة تدقيق الأحكام (تحت رئاسة رئيس القضاء) وعندما صدر نظام مجلس الوكلاء في ١٩/٨/١٣٥٠هـ - ٣٠/١٢/١٩٣١هـ عدد الدوائر المرتبطة بالمجلس وذكر من بينها (رئاسة القضاء)<sup>(٣١)</sup>.

### وظائف رئاسة القضاء

لقد قضى مرسوم ٤ صفر ١٢٤٦هـ الخاص بتشكيل المحاكم بأنشاء (هيئة المراقبة القضائية) التي أصبح اسمها فيما بعد (هيئة التدقيقات الشرعية) ومركزها في مكة المكرمة، وقد عرفنا المهام المنوطة بها وهي الإشراف على جميع المحاكم وتفتيشها وتدقيق الأحكام الصادرة من المحاكم وإبرامها أو نقضها، وفي الحالة الأخيرة إعادة القضية للمحكمة لإعادة النظر فيها مرة أخرى.

وفي عام ١٣٥١هـ كانت قد أسست دائرة تفتيش مؤلفة من مفتش عام ومفتشين وعدد من الكتاب ووظائفها التفتيش على عموم المحاكم والكتاب بالعدل وميوت المال من الموجهة الشرعية والإدارية، وتنظيم بيان أسوعي بكل ذلك ورفعها إلى رئاسة القضاة.

وجاء نظام تركيز مسئوليات القضاء الشرعي لعام ١٣٥٧هـ وأسط وظائف هيئة المراقبة القضائية برئاسة القضاة، وكان تأليفها من رئيس القضاة رئيساً، ومن هيئة التدقيقات وعددهم أربعة أعضاء، وتعلم تفتيش المحاكم ماحراء دورات تفتيشية على المحاكم من وقت إلى آخر، ووضع التقارير عن سير الأعمال، وتنظيم الشئون الإدارية بها، كما نظم الديوان العام لرئاسة القضاة الذي من بين أقسامه قسم القضايا، وكانت رئاسة القضاة هي الدائرة الرئيسية من حيث الرقابة القائمة على المحاكم وكتاب العدل وميوت المال، ودوائر تفتيش المحاكم، وعلى أعمالها وواجباتها وصلاحياتها وموظفيها وهي مرجع الاعتناء وتدقيق الأحكام، وحركة القضاة ونقلاتهم، والبطر في جميع الشكاوي المقدمة على الدوائر المذكورة وموظفيها.





أبسط هذا الاحتصاص فيما بعد بالترئاسة العامة للإشراف الديمي ما لحرمني بعد  
إنشائها سنة ١٣٨٤هـ

٥ - وكانت رئاسة القضاة مرحح الفتوى فيما يتعلق بالمصالح الحكومية  
والاستفتاءات المقدمة من الأشخاص في المسائل التي لا سراع فيها ولا نزول إلى  
المبارعة والمحاكمة، والنظر في جميع الأمور التي تحال إليها من المراجع العليا  
لإبداء الرأي فيها<sup>(٣٦)</sup>

وقد أصبح ذلك من اختصاص الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة  
والإرشاد، التي تأسست سابقا باسم دار الإفتاء سنة ١٣٧٥هـ<sup>(٣٧)</sup>

مرئاسة القضاة - بحق - أم القرارات والرئاسات، وكان رئيس القضاة يقوم بدور  
وزير العدل، ورئيس المحكمة العليا - في آن واحد - على نحو ما شرحناه، وهذا هو عمل  
قاضي القضاة<sup>(٣٨)</sup> في الخلافات الإسلامية، إذا كانت له الرفاعة عن الحكام والأحكام  
جمع

### الأنظمة والتعليمات القضائية

إن المستوى الذي يصل إليه القضاء في أمه دولة يعكس مدى تطور شعبها  
حضاره ومدنية ومستوى العدالة والأخلاق فيها وتسرر العدالة والمساواة في  
حتى مظهر وأصبح صورة في بلد تحدد التبرعة الإسلامية في كافة الأمور  
والقضاة لا فرق بين قضاياء الأحوال الشخصية والحقوق المدنية وإجرائية  
والتجارية

إن المملكة العربية السعودية - ودستورها الإسلام - لتفخر أن يكون كتاب  
الله وسنة رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) مصدر المهيم وتشريع هذا انقضاء  
لما يملبه من تحقيق للعدالة والمساواة ومحافظة على القيم الدينية والأخلاقية  
ولا كان هناك أمور مصحمة ومنه ما يتعلق بالحب العنسي غير نحو -

اشرنا إليه سابقاً - والدولة مكلفة برعايتها. فقد اقتضت الضرورة وضع أنظمة تنظمها،  
دون المساس بجوهر التشريع والأحكام الموضوعية المستمدة من القرآن الكريم،  
والسنة النبوية المطهرة، وما أجمع عليه المسلمون وذلك لضمان حسن سير العدالة  
وتطبيقها، فسنت الدولة الأنظمة والتعليمات الإدارية لتنظيم القضاء من ناحية  
إجراءاته وتركيز مسؤولياته، وتحديد اختصاصاته، مما سنعرض له في المطلبين  
الآتيين -

## المطلب الأول في التنظيمات القضائية والإدارية المطلب الثاني في الإجراءات وأصول المحاكمات

### المطلب الأول في التنظيمات القضائية والإدارية

#### ١ - أوضاع المحاكم وتشكيلاتها

صدر لأول مرة في تاريخ القضاء في المملكة المرسوم الملكي في ٤ صفر ١٣٤٦هـ  
أغسطس ١٩٢٧م بنظام تشكيلات المحاكم ويحتوي على خمسة فصول الفصل الأول  
في تشكيل المحاكم ووطائعها والفصل الثاني خاص بهيئة المرافعة القضائية (هيئة  
التعبير) وتأليفها ووطائعها - على النحو الذي سبق أن نوهنا عنه والفصل الثالث  
بمخصص تعليمات لأسرع الت في القضاء والر مع خاص بكتاب العدل وتشكيلاتها  
ووطائعها والفصل الخامس خاص بدور لعدس واختصاصاتها وقد احتوى على  
مشكلات معينة لها<sup>١١</sup>

لقد عالج هذا المرسوم ما يتصل بالمحاكم واختصاصاتها وتوزيعها وبعض  
إجراءات سير التقاضي بها والأجهزة الأخرى المتممة لها فيما لا يريد عن تسع عشرة  
مادة

ومن أهم المبادئ التي تضمنها هذا المرسوم مبدأ مجانية التقاضي، إذ نصت المادة (١٦) من المرسوم المذكور على إعفاء معاملات المحاكم من الرسوم على اختلاف درجاتها

أن هذا المرسوم - الذي مزج بين درجات المحاكم، وتشكيلاتها، وبين سير إجراءات التقاضي بها - يعتبر وثيقة من أهم الوثائق في تاريخ التنظيم القضائي وأصول المحاكمات في المملكة، هبالإضافة إلى كونه أول خطوة في طريق توحيد القضاء في الجزيرة العربية بعد توحيد أجزائها. فقد مقى - وما لحقه من تعديلات كثيرة - أساساً للتنظيم اللاحق لما قبل صدور نظام القضاء الجديد لسنة ١٣٩٥هـ.

#### ٢ - الترشيد إلى المراجع في الأحكام:

ومن أهم الأعمال التي تمت بعد مرسوم ٦ صفر ١٣٤٦هـ نحو توحيد القضاء هو قرار هيئة المراقبة القضائية رقم (٣) في ١٧ - ١٣٤٧هـ - المقترن بالتصديق العالي بتاريخ ٢٤/٣/١٣٤٧هـ. وقد نص هذا القرار على أن تكون الأحكام في جميع المحاكم مطبقاً على المفتي به من مذهب الإمام أحمد بن حنبل وقد نر هذا الاختيار بسهولة مراعاة كتبه والقرام المؤلفين على مذهبه وذكر الأدلة أثر مسانئله، وبعد تضمن هذا القرار تعيين المصادر التي يرجع إليها القضاة في أحكامهم على هذا الأساس. كما تضمن إمكانية الرجوع إلى المذهب الأخرى إذا رى أن في تطبيق المفتي به من مذهب الإمام أحمد يؤدي إلى منقعة ومخالفة مصلحة العموم

وقد شكك هذا الاتجاه في موضوع حرر - صدر أمر ملكي بعد ذلك يستشير حول ما يستدعي اجتماع أعضاء المحكمة ونص على أن ما ورد في كتب مذهب الإمام أحمد بن حنبل يعمل به دون اتجاهه إلى اجتماع أعضاء المحكمة ما لم يرد به نص في كتب هذا المذهب واستدعى لاختيار تميم ذلك باجتماع الأعضاء المذكورين<sup>١</sup>

١- مصادر التي جاء ذكرها في قرار هيئة مراقبة قضائية هي -



١٣٥٣/٧/٢٦هـ. بأن الأحكام التي تتعلق بالمساقاة وأجرة المخليل والمسائل الأرضية والأوقاف يحكم فيها على مذهب أهل البلد التي فيها الدعوى، سواء كانوا أحراراً أو شوافعاً أو غيرهم.

وكذا أحرأء العقد الحاري قبل منعه على ما كان دور نقص له، كبيع الوفاء<sup>(١٧)</sup>، وهذا موافقة للقاعدة الشرعية أن العادة محكمة، وأن المعروف عرفاً كاشتراط شرطها

ثالثاً وهناك دائماً مدأ (مصلحة العموم) الذي حاش في قرار تعيين المراجع، وهذا المدأ يتيح للقاضي مجال الاجتهاد في اختيار الحكم المناسب لكل قضية على ضوء الظروف والملاسات وعدم تقييده بذهب واحد دون غيره، وفي هذا خروج عن الخلاف في مسألة تعيين الحكم بذهب معين وعلى هذا فإن هذا القرار لم يحرج عن كلام أهل العلم من أئمة الدعوة الذي تصفتم أحاديث الملك عبدالعزير السائفة المتضمنة عدم النقض بذهب دون مذهب آخر ومنى وحد لتدليل بقوي لدى بسيد القول في أي مذهب من المذاهب الأربعة أحده، وإدائه يوحد دليل اقوى أحد نقول الامام أحمد وأعمل حارسه في الحاكم في بوقت انحصار شيء لحدس في هذا الفاء وما لحقه هو بوسع بعض المصنفين من تسوية لعمارة في ذلك الآلة وفيه من تكفيه سبب صريح لغيره يرى تراجع في حال تعدد في غير الفقهاء وكيفية العمل في حال عدم وجود نص في كتب المذهب بحدس من جهة ويتبين بعد مقابلة بقدر على جهة تدل على إمكانية وجود نص في صريح لأحد المصنفين بخصوصي بدلاً من إجماع القروى في ذلك، وارجح ذلك في رد إجماعه كما من رأي

٣ - مركز مسئوليات القضاء الفرعي لسنة ١٣٥٦هـ

وَقَدْ كُنَّا فِي الْبَيْتِ إِذْ أَتَاَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ فَأَرْسَلْتُ زَوْجِيَ يَأْتِي بِلُحْظَةٍ أَصْفَرَهَا فَأَسْرَفَتُ فِي هَاطِلِهَا فَاتَّخَذْتُ مِنْهُمْ دَلِيلًا فَأَجْنَحْتُ فَأَهْتَفْتُ بِهَمْزٍ غَمَقٍ فَاتَّقَبَلُوا عِندَ ابْنِ الْأَعْمَى فَاتَّخَذُوا مِنِّي هَاجِلًا جُدًّا

أول نظام مفصل عالج ما يتصل بتسمية القضاة ونوابهم، والمحاكم، واختصاصاتها الموضوعية، وتصنيفها ودرجاتها، والدوائر المرتبطة بها كتاب العدل وميوت المال.

وبالرغم من أنه أوسع تفصيلاً من سابقه، حيث جاء في (٢٨٢) مادة إلا أنه لم يخرج عن الإطار الذي رسمه المرسوم السابق في أقل من (٢٠) مادة إلا فيما يتعلق بإجراءات التقاضي، حيث أوردت نظام خاص سمي بنظام المرافعات صدر في عام ١٣٥٠هـ، سنأتي إلى الحديث عنه فيما بعد إن شاء الله.

وفي مجال تصنيف المحاكم لم يتغير شيء من ذلك فيما عدا تسمية هيئة المراقبة القضائية باسم جديد هو هيئة التدقيقات الشرعية وإضافة بعض إصلاحيات إلى اختصاصاتها، ومن أهمها محاكمة القضاة كما نص النظام الجديد على إباطة الرقابة على المحاكم، وكتاب العدل، وميوت المال، من الوجهة الشرعية والإدارية، وكذلك دائرة تفتيش المحاكم وأعمالها وواجباتها وصلاحياتها وموظفيها إباط كل ذلك رئاسة القضاة بدلا من هيئة المراقبة القضائية على ما جاء في النظام السابق.

وفي محل انتعاض توسع في النواحي الإدارية للقضاء، فهو وإن كان شبيها بقانون السلطة القضائية في الدولة الحديثة، ألا أنه مرجع من التنظيم القضائي والتنظيم الإداري، ويتضح ذلك من لقاء بطرة على التعاون التي جواها هذا النظام وهي -

- |                   |                      |
|-------------------|----------------------|
| ١ - رئاسة القضاة  | ٥ - المحضرون للحصوم  |
| ٢ - تفتيش المحاكم | ٦ - كتاب العدل       |
| ٣ - قضاة المحاكم  | ٧ - دوائر ميوت المال |
| ٤ - كتاب المحاكم  | ٨ - مواد عمومية      |

كما توسع في مسميات تصنيف القضاة حيث جاءت المسميات الآتية -

( ١ ) رئيس المحكمة، وهذا اللقب يطلق على القاضي الأول في كل محكمة فيها مانسان فأكثر.

(ب) قاضي. وهذا اللقب يطلق على المحاكم لكل محكمة فيها قاض واحد، أو قاض ونائب

(جـ) المعاوين وكل محكمة فيها مانسان فأكثر يكون عنوان السائب الأول، (معاوين رئيس المحكمة).

( د ) نائب القاضي وهو القاضي الثاني أو الثالث في كل محكمة فيها قاصيان فأكثر

(هـ) قاضي المستعجلة الأول، وهو القاضي الذي يقوم باحتصاصات المحكمة المستعجلة الأولى طبق نظام المرافعات.

( و ) قاضي المستعجلة الثانية، وهو القاضي الذي ينظر في أمور البادية في كل بلدة فيها مستعجلتان

( ز ) قاضي المستعجلة وهو اللقب المعطى للقاضي في البلدة التي ليس فيها مستعجلتان وبها قاضي محكمة عامة

#### ٤ - تركيز مسؤوليات القضاء لسنة ٧٢هـ - ١٩٥٢م

أعيد إصدار نظام تركيز المسؤوليات الذي تحدثنا عنه في السابق سنة ٧٢هـ ٥٢م وهو لم يختلف عن النظام السابق سوى في صياغة بعض المواد. وحذف بعضها. حيث جاء مشتقاً على (٢٥٨) مادة بدلاً من (٢٨٢) في الإصدار القديم. وكان مما حذف المادة (٢٠) فيما يتعلق بصلاحيات وأحكام هيئة استئناف بشأن ما إذا بدا ما يستوجب إعادة النظر في حكم صدقته الهيئة أو نقضته في حين ما إذا عرّض نقاضي - الذي صدر عنه الحكم - أوجها تستلزم النظر فيها. أو بين أحد الطرفين ما يوجب ذلك، فمن على الهيئة درس ما يعرض في ذلك وتقرير ما يلزم

وهذه المادة وإن حذفت في الإصدار الجديد، إلا أن العمل لدى هيئة المعبير -



الآن - يجرى بمقتضاها استناداً على صلاحية تدارك الخطأ البين لتصحيح القرار المكتسب للقطعية.

كما حذفت المادة (٣٧) من الإصدار القديم التي نصي بأن عسى من انعقدت الجلسة بحضوره من أعضاء الهيئة حين عرض حكم (ما) لتدقيقه واقتضت الضرورة إعادة أسطر فيه بعد اتخاذ قرار بالتصديق أو النقص، فإن على من انعقدت الجلسة بحضوره حين عرضه ثانياً النظر في ذلك، باعتباره معاملة جديدة، سواء من انعقدت بهم الجلسة ممن وقع القرار السابق أم لا - إلخ. وقد صدر الخطاب السامي مؤجراً برقم ١٤٠٢٨ وتاريخ ١٥ / ٥ / ١٣٩٤ هـ بالتقيد بالمادة المذكورة في هذا الخصوص

كما حذف الفصل الثالث والرابع والخامس من الباب الأول في إصدار عام ٥٧ هـ - ٣٨ م. الخاصة برئيس كتاب رئاسة القضاة، واختصاصاته، واختصاص الكاتب الأول وهو المسجل. واختصاص الكاتب الثاني. وتعمل هذه الفصول (١٩) مادة من المادة (٣٨ - ٥٥) واستعفي عنهما في الإصدار الجديد مما يتعلق بتنظيم ديوان رئاسة القضاة في أربع مواد فقط من المادة (٣٢ - ٣٦)

كما حذف من الباب الثاني الخاص بالتنظيم على المحاكم المادة (٦٨) من الإصدار القديم، التي نص على مسئولية المفتش عن كل تقصير يقع منه داخل صلاحيته واستعفي عنها بالمادة (٥٢) في الإصدار الجديد الخاصة بتخصيص كاتب في محكم تكبرى لتلقي الدعاوى التي تم النظر فيها شهرياً في دفاترها المعدة لذلك وتنظيم كشوف انفصافاً اسميه والمبنية. وبغتها في حذوها إلى المفتش

ويظهر أن هذه ليس محل هذه المادة في الترتيب. وإنما مكانها في الترتيب الرابع الخاص بمكتات المحاكم من النظام المذكور. ولكن لما كان أمر هذه الكشوف وبهايتها إلى التفتيش صار بها وجه مناسب في وضعها هنا

وعلى كل فهذا النظام نظم من سابقه ولا يزال ساري المفعول حتى اليوم، على سرعة من صدور (نظام القضاة) الجديد في المملكة، وذلك لعدم اشتغاله على ما

يتعارض معه سوى -

١ - ما يتعلق بمسميات درجات السلك القضائي التي استعرضناها في حديثنا عن نظام تركيز المسؤوليات القديم، إذ نصت المادة (٢٨) معدلة من نظام القضاء على أن درجات السلك القضائي هي، ملازم قضائي، قاضي ج قاضي ب قاضي أ، وكيل محكمة ب، وكيل محكمة أ، رئيس محكمة ب، رئيس محكمة أ، قاضي تمييز، رئيس محكمة تمييز، رئيس مجلس القضاء الأعلى (مرتبة وزير)

٢ - وفيما يتعلق بمسميات المحاكم، فقد نصت المادة (٥) من نظام القضاء على أن المحاكم تتكون من -

( أ ) مجلس القضاء الأعلى، وهذا درجة قضائية جديدة

(ب) محكمة التمييز. وهذه التسمية في مقابل هيئة التدقيقات الشرعية ثم هيئة التمييز بعد ذلك

(ج) المحاكم العامة وهذا التسمية في مقابل المحاكم الكبرى ومحاكم الملحقات

( د ) المحاكم الجرائمة في مقابل المحاكم المستعجلة

٣ - وكذلك ما عدا ما يتعلق ببعض الاختصاصات الإدارية الأخرى التي أشنت لها مصالح حكومية على ما سبق ذكره

#### ٥ - نظام كتاب العدل

صدر مرسوم ١ صفر ١٣٤٦هـ الخاص بتشكيلات المحاكم و اختصاصاتها وبصت الفقرة (ب) من الفصل الرابع من مرسوم كتاب العدل في لأعمال الد حلة في اختصاصه طبقاً لنظام يصغه مجلس الشورى<sup>١</sup>

ثم صدر الأمر السامي بالتوافق على أول نظام لكتاب العدل بتاريخ ٢٦ صفر ١٣٤٦هـ في ثلاثين مادة<sup>٢</sup> وقد حدد وأحيات كتاب العدل نحو محمهم من عدم إنشاء

سر المعاملات الموجودة لديهم إلى غير ذلك، كما حدد وظائف كتاب العدل (اختصاصاتهم الموضوعية) بما لا يخرج عما تضمنه مرسوم ٤ صفر ١٣٤٦هـ، كما تضمن النص على قوة الأوراق - من الناحية الشوتية - الصادرة من كتاب العدل وفقاً للشرائط المقررة بالنظام المذكور، كما تضمن شيئاً من التنظيم والإجراءات للمعاملات الداخلية في الاختصاص، وبما كيفية تنظيم العقود والسندات، وكافة الصكوك، وأن يكون ذلك كله باللغة العربية، وبعبارة صريحة وواضحة على أوراق حيدة، ونجف الشطب والمسح للكلمات، وعدم الكتابة بين السطور، وذلك لكي تكون سليمة، وبعبارة عن الطعن بدعوى التزوير، وفي حال وجود معاملة لمن لا يحسن العربية لدى كتاب العدل يجب أن تترجم لعته بواسطة مترجمين حسب المنصوص عليه، ويحضر معرّفين، ويشترط أن يكون المترجمان والمعرّفان من أهل العدالة، وكذا التفتت من هوية كل من يريد تنظيم أو توثيق المقاولات والمستندات وسائر الأوراق، الخ

وقد أعيد إصداره مرة أخرى سنة ١٣٦٤هـ في (٤٨) مادة، ولم يضاف على سابقه سوى ما يتعلق بتنظيم الرسوم المقررة آنذاك لأعمال كتاب العدل والمفعول منها (٢٢ - ٢٥) التي ما لبثت وقتاً حتى صدر الأمر بإلغاء الرسوم جميعاً، وأصبحت خدمات كتاب العدل مجانية إلى جانب مجانية التقاضي حسبما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

ولا تزال بخصوص هذا النظام إلى جانب ما تضمنه الباب السادس من تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي - الخاص بكتاب العدل - سارية المفعول هيبت عدد النصوص الخاصة بالرسوم كما ذكرنا وشروط تعيين كتاب العدل، حيث حل مكانها الشروط الواردة في نظام القضاء الجديد.

## المطلب الثاني في الإجراءات وأصول المحاكمات

ولم يغفل النظام القضائي السعودي جانب الإجراءات، وأصول المحاكمات القضائية، فقد عالج هذا الموضوع في الفصل الثالث من مرسوم ٤ صفر

١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م إذ تضمن تعليمات لاسراع البت في القضايا. وقد عالجت هذه التعليمات الاجراءات القضائية بصورة مختصرة في عشر مواد فقط تناولت بعض الأمور الموضوعية ونصت بأن على القاضي أن يستفسر ويستوضح من المدعى عن نقاط تصحيح الدعوى إذا كان فيها نوع جهالة أو ما في معناها حتى تستكمل شرائطها الشرعية. كما تضمنت بعض الأمور الاجرائية مثل الحكم في حال حضور أو غياب أحد الخصوم وترتيب النظر في الدعاوي حسب أهميتها

## ٢ - نظام سير المحاكمات الشرعية

صدر هذا النظام في سنة ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م، وينكون من (٣٦) مادة<sup>(١٧)</sup> عالجت نفس المواضيع التي عالجها مرسوم ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م. لكن بشيء من التفصيل، وتطرق إلى أمور لم يتطرق إليها المرسوم المذكور. ومن هذه الأمور ما ينصل بالشهود وطلعتهم وتعديلهم.

وقد اهتم هذا النظام بضمان سرعة البت في القضايا المعروضة على المحاكم نصت المادة الأولى منه على أن القاضي يجب أن يبت في القضية خلال عشرة أيام من تاريخ استلامها مع المباشرة بالنظر في قضايا مسحوبين. واصدار الحكم من حين وصول الأوراق إليها

وحدد مدى سلطة القاضي في تأخير اصدار الحكم وذلك في حالتين

أحدهما إذا كان غير وثق من مطابقة القرار الذي سيتخذه - حسماً بقرائنه الوجه الشرعي - على قضية المعروضة عليه وفي هذه الحال يكون القاضي بحاجة إلى مزيد من الوقت، لاستحلاء وجه بحكم بالبحث في المصادر ومشاورة العلماء

ثانيهما إذا كانت المحكمة بين الأقارب، ويرى القاضي أن اعطاهم مزيداً من الوقت قد يتيح فرصة للتوفيق والإصلاح خشية استحكام اسراع المؤدى إلى قطعية الرحم.

وفي غير تلك الحالات لا يجوز تأخير الحكم أكثر من أربعة أيام.

كما أجاز هذا النظام قضاء الفرد، وكانت التعليمات في المرسوم السابق تقضي بصدر الأحكام من جميع القضاة أو بالأكثرية

كما نظم بعض الإجراءات المتعلقة بتمييز الأحكام. وكون قضاة المحكوم عليه تسقط حق تمييزه ويفقد الحكم بدون عرصه على هيئة التمييز، ما لم يكن المحكوم عليه وصياً أو ناظر وقف أو مأمور بين مال المسلمين، وغيرهم ممن لا تعتبر قضاةهم مكسبة القطعية للحكم، فإن الحكم لا يفقد في حق هؤلاء إلا بعد تصديقه من مرجعه صيانة لحقوق القصار والوقف والمستحقين فيه والعائس.

أما فيما يتصل بوكالة أحد المترافعين في الخصومة، فقد حياء هذا النظام مخففاً للقيود على الوكيل (الحاماة) إلى حد ما بالنسبة لما قبله، إذ سمح للموظفين بأن يوكّلوا عرهم - ولو كانوا حاضرين في البلد - كما خفف في مساعة العينة عن البلد في جوار توكيل أحد المتعاضدين لغيره، حيث حددها بدون مسافة القصر، كاهل الضواحي، بالإضافة إلى المسموح لهم بالتوكيل في حالات المرض

### ٣ - نظام المرافعات

صدر هذا النظام سنة ١٢٥٥هـ - ١٩٣٦م ويعتبر أكثر من سابقه تفصيلاً في معانحة الإجراءات القضائية، حيث يكون من (١٤٢) مادة<sup>١١</sup> وقد أعيد إصدار هذا النظام سنة ١٢٧٢هـ - ١٩٥٢م بعد إجراء بعض التعديرات عليه تحت عنوان تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية)

### ٤ - تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية

لقد أعيد إصدار نظام المرافعات السابق - كما ذكرنا - باسم تنظيم الأعمال

الإدارية في الدوائر الشرعية. والمقارنة بين النظامين يظهر أن تعطيم الأعمال الإدارية مجرد إعادة صياغة نظام المرافعات السابق مع حذف بعض المواد فقد جاء هذا النظام في (٩٦) مادة بدلاً من (١٤٢) مادة، وهذا النظام هو المعمول به - الآن - لدى المحاكم، وما لحقه من القرارات والتعليمات الصادرة من المقام السامي، ومن رئاسة القضاة سابقاً ووزارة العدل - حالياً<sup>(١٠)</sup> بالإضافة إلى ما يتعلق بالإجراءات القضائية من نظام (تركيز مسئوليات القضاء الشرعي)

وبإلقاء نظرة عامة، نجد أن نظام (تنظيم الأعمال الإدارية) يشتمل على الموضوعات التالية:-

- ١ - تحديد موعد سماع الدعوى، وإعلانها للخصوم
- ٢ - تنظيم ملفات القضايا المعدة للنظر قبل موعد الجلسة من قبل الكاتب المختص
- ٣ - سماع الدعوى واستجواب الخصوم
- ٤ - غياب الخصوم أو أحدهم
- ٥ - الأحكام الغيابية
- ٦ - اعلام الحكم وتمييزه
- ٧ - التنفيذ المؤقت
- ٨ - الوكالات (المحاماة)
- ٩ - أحكام عمومية

#### وزارة العدل<sup>(١٠)</sup>

ولما كان الحديث عن العدل من الأهمية بمكان، لأنه مطلب كل إنسان حينما يشعر بالظلم من بني جنسه في هذه الحياة وبه قامت الأرض والسموات - كان لابد من وصل الحديث عن الماضي بالحاضر في هذا المرقع

ففي صيف عام ١٢٨٢هـ - ١٩٦٢م أكد رئيس مجلس الوزراء الملك فيصل -

رحمه الله - في بيانه الذي أذاعه عزم حكومته على إنشاء وزارة العدل، تشرف على  
الشنون الإدارية للقضاة<sup>(١١)</sup>.

وفي السنة المالية التالية لإصدار البيان ظهرت الميزانية العامة للدولة تحمل فصلاً  
خاصاً باسم، وزارة العدل، وبالرغم من أن الميزانية العامة للدولة ظلت تحمل كل سنة  
هذا الفصل، إلا أن إنشاء الوزارة بتعيين وزير لها لم يتم إلا في عام ١٣٩٠هـ -  
١٩٧٠م.

لقد أنشئت وزارة العدل في هذا العام، وحلت محل رئاسة القضاة، وأتيطبها  
المهام التي كانت تضطلع بها الرئاسة، من حيث الإشراف الإداري والمالي على المحاكم،  
والدوائر القضائية الأخرى، ما عدا تدقيق الأحكام فقد نيّطت بجهة قضائية، أسميت  
بالمهنة القضائية العليا.

وكان من حق وزارة العدل اتخاذ التدابير أو التقدم إلى الجهات المختصة بما تراه  
من المقترحات أو المشروعات التي من شأنها ضمان المستوى اللائق بمرفق العدالة في  
المملكة، كما تقوم بدراسة ما يرد إليها من مجلس القضاء الأعلى من مقترحات أو  
قرارات وترفع إلى المراجع العليا ما يحتاج منها إلى إصدار أوامر أو مراسيم  
ملكية<sup>(١٢)</sup>.

ولقد عيّنت الدولة بمرفق القضاء إيماناً منها بأن العدل، وإشاعته بين الناس من  
أسمى الغايات وأنبّل الأهداف، فاهتمت وزارة العدل بدعم المحاكم من ناحية الأعمال  
المكتبية والوظيفية، كما عيّنت - أيضاً - بالسكن الإداري، ببناء الدور للمحاكم وكتاب  
العدل والمجمعات الشرعية، وخطت في هذا المجال خطوات واسعة تكاد تكون شاملة،  
لقد شهدت وزارة العدل خلال السنوات الماضية تحولات كبيرة تتفق مع المسؤولية  
الجسيمة للأجهزة القضائية، والدوائر العدلية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية  
والقواعد المرعية، وتوخي تحقيق العدالة بروح تستوعب طبيعة التحولات الاجتماعية  
والاقتصادية التي تمر بها المملكة.

وإن المتتبع لتاريخ القضاء في المملكة العربية السعودية يدرك أن ولاية الأمر بولونه اهتماماتهم وعنايتهم، فمنذ قيام الدولة السعودية الأولى في عهد الإمام محمد بن سعود الذي قام بنصرة الدعوة السلفية، التي دعا إليها الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب، حامل راية الإسلام في القرن الثاني عشر إلى أن وحد عبدالعزيز هذه المملكة، وحتى وقتنا الحاضر، وهي تحكم بالشريعة الإسلامية.

لقد علم عبدالعزيز أعراب الجزيرة الخضوع للشرع، والمحافظة على النظام العام، والاحتكام في خصوماتهم إلى القضاء بدلاً من الأخذ بالشار والخصام، وتحكيم الحسام بإرساء قواعد التنظيم القضائي.

وجاء سعود فاتم عمل أبيه وتوسع فيه، فاستكثر من القضاة، وبعث بهم إلى مختلف المدن والقرى والهجر.

وجاء فيصل - رحمه الله - فنظم القضاء، وقعد قواعده، وجسم مبادئ وأسس استقلاله.

وفي عهد الملك خالد بن عبدالعزيز رحمه الله ومن بعده الملك فهد حفظه الله يحظى بالعناية والدعم المتواصل، وخير دليل على ذلك ما أصدرته الدولة من المراسيم الملكية والقرارات والنظم واللوائح التي تدعم مركزه والمنتسبين إليه مادياً وأدبياً ومعنوياً...





## الهوامش

- (١) - (٢) حافظ وهيبة، جزيرة العرب في القرن العشرين ص ١٥٦، ١٥٦.
- (٣) جريدة أم القرى، العدد ٢٢ الصادر في ١٦/١/١٣٤٤هـ - ٨/٨/١٩٢٥م.
- (٤) الدكتور السليم، التنظيم القضائي في المملكة، محاضرات بمعهد الإدارة العامة ص ٥.
- (٥) نص الفتوى في كتاب حافظ وهيبة، جريدة العرب في القرن العشرين ص ٣٠٠.
- (٦) مجموعة النظم - قسم القضاء الشرعي - طبع معهد الإدارة العامة بالرياض ص ٥.
- (٧) جريدة أم القرى العدد ١٢٨ في ٧/٢/١٣٤٦هـ - ٥/٨/١٩٢٧م.
- (٨) جريدة أم القرى العدد في ٧/٢/١٣٤٦هـ - ٢٤/٢/١٩٢٤م.
- (٩) جريدة أم القرى العدد ٦٤ في ٥/٩/١٣٤٤هـ - آذار ١٩٢٦م.
- (١٠) مجموعة النظم المصدر السابق ص ٦ - ٩.
- (١١) مجموعة النظم المصدر السابق ١٢.
- (١٢) مجموعة النظم المصدر السابق ص ١٢، ١٤، ١٦، ١٧.
- (١٣) انظر في الفقرتين (ج-د) المرسوم الملكي الصادر في ٢٤/صفر ١٣٤٦ مجموعة النظم - قسم القضاء الشرعي ص ٩، ١٠.
- (١٤) قاعدتان ٥٤٤، ٥٥٧ من نظام المحكمة التجارية لسنة ١٣٥٠هـ.
- (١٥) قاعدة ٥٥٩ من نظام المحكمة التجارية، المصدر السابق.
- (١٦) تقريرنا المقدم لوزارة العدل سنة ١٣٩١هـ ص ٢.
- (١٧) انظر الدرر السننية في الأجوبة السنية (٨/٣).
- (١٨) انظر الفرق بين العطاء والربح فيما سبق ص ١٨٢.
- (١٩) جريدة البلاد السعودية العدد ١٤٢٧ بتاريخ ٢٠/٤/١٣٧٣هـ - ١٥/١/١٩٥٤م.
- (٢٠) صبحي المحمصاني الأوضاع التشريعية والقضائية في الدول العربية.
- (٢١) انظر مشاهير علماء نجد وغيرهم المصدر السابق ص ١٠٥ - ١٠٦.
- (٢٢) الآية ٢٨٢ سورة البقرة.
- (٢٣) مجموعة النظم المصدر السابق ص ١٢٤.
- (٢٤) انظر المادة (٢٥٤) من تركيز السننويات لعام ٧٢هـ والمادة (٢٧٨) في إصداره السابق سنة ١٣٥٧هـ.
- (٢٥) مصطفى الزرقاء المدخل الفقهي العام (٧٧٩ - ٧٩١).
- (٢٦) قانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤م، مجلة الكويت اليوم - العدد (٩٧٦) الصادر بتاريخ ٢١ ربيع أول عام ١٣٩٤هـ الموافق ١٤ أبريل (نيسان) ١٩٧٤م ص ٢ - ٥.
- (٢٧) أحمد إبراهيم بك، (الالتزامات في الشرع الإسلامي) هامش ص ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦.

لقد نقل في هذه الهوامش بعض أحكام هذه المجالس.

- (٢٨) وقد كانت هذه المجالس محل انتقادات من الفقهاء والعلماء في مصر حتى انتهى الأمر بإلغائها في عام ١٩٤٧م وضم اختصاصاتها إلى المحاكم الأهلية.
- (٢٩) حافظ وهيبة، جزيرة العرب في القرن العشرين ص ١٥١.
- (٣٠) نشرت هذه التعميمات في جريدة أم القرى عدد ٢ في ٢٩/٥/١٣٤٢هـ.
- (٣١) حافظ وهيبة، المصدر السابق ص ١٣٤، ٢٨٢، الطبعة الرابعة.
- (٣٢) نشرت التعليقات الأساسية للمملكة الحجازية في جريدة أم القرى عددي ٩٠ و ٩١ في ٢٥/٢، ٢/٣/١٣٤٥هـ، ٣، ١٠/٩/١٩٢٦م.
- (٣٣) ص ٢٢٦.
- (٣٤) مادة (١٩) من نظام مجلس الوكلاء جريدة أم القرى عدد ٢٧٠ في ٧/٩/١٣٥٠هـ.
- (٣٥) المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من نظام مجلس الوكلاء، المصدر السابق.
- (٣٦) المرسوم الملكي الصادر في ٢٤ صفر ١٣٤٦هـ مجموعة الأنظمة ص ٩ و ١٠ وانظر المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٩ و ١١ من نظام تركيز مسئوليات القضاء الشرعي لعام ١٣٧٢هـ.
- (٣٧) وقد تأسست هيئة كبار العلماء عام ١٣٩١هـ بموجب أمر ملكي رقم ١٢٧/١ وتاريخ ٨/١١/١٣٩١هـ وتتلخص مهام الهيئة - كما نص عليها أمر انشائها فيما يلي -
- ١ - إبداء الرأي فيما يحال إليها من ولي الأمر من أجل بحثه وتكوين الرأي المستند إلى الأدلة الشرعية فيه.
- ب - التوجيه في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام ليستشده بها ولي الأمر وذلك بناء على بحوث يجرى تهيتها وإعدادها طبقاً لما نص عليه في هذا الأمر.
- (٣٨) وهذا اللفظ غير مرضي عند عامة أهل العلم.
- (٣٩) مجموعة الأنظمة، المصدر السابق ص ٦ - ٩ و ٧ - ١٢٤.
- (٤٠) مجموعة النظام، قسم القضاء الشرعي ص ١١ طبع معهد الإدارة العامة.
- (٤١) مجموعة النظم، المصدر السابق ص ١٥ - ١٦.
- (٤٢) فؤاد حمزة، البلاد السعودية ص ١٩٧ ط الثانية.
- (٤٣) مجموعة النظم، المصدر السابق ص ٣٩.
- (٤٤) انظر الدور السنوية في الاجوبة النجدية (٨/٢).
- (٤٥)، (٤٦) مجموعة الأنظمة، المصدر السابق ص ١٢٤.
- (٤٧) مجموعة الأنظمة، المصدر السابق ص ٢١ - ٢٥.
- (٤٨) مجموعة الأنظمة، المصدر السابق، طبع معهد الإدارة العامة ص ٤٣ - ٥٨.
- (٤٩) انظر في ذلك مجموعة الأنظمة والوائح والتعميمات التي أصدرتها وزارة العدل في سنة ١٤١٠هـ.
- (٥٠) التنظيم القضائي في المملكة ص ٢٣٦ ط أول ج/ص طبعة ثانية للكتاب.
- (٥١) جريدة البلاد العدد ١١٤٩ الصادر بتاريخ ١٠/٦/١٣٨٢هـ - نوفمبر سنة ١٩٦٢م.
- (٥٢) المادة (٨٧) من نظام القضاء.